دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية في التنمية البشرية المستدامة

الأستاذ/ كمال منصوري(*)

الملخص

يرمي هذا البحث إلى استجلاء دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك من خلال بيان مكانة القطاع الخيري في الاقتصاديات المعاصرة، ثم استخلاص دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية وذلك بالاعتماد على مفهوم التنمية البشرية المستدامة المستخلص من تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وكذا مساهمات خبراء البنك الدولي في هذا المجال.

مقدمـــــــة:

إن المتغيرات العالمية والخاصة بإجراءات العولمة، والتي منها تحرير التجارة وفتح الأسواق، وبرامج التكييف، وهيمنة الشركات الكبرى، أفرزت مشاكل اجتماعية كبيرة نتجت عن تخلي الدولة عن دورها الرعائي وانسحابها من ساحة العمل الاجتماعي وقيادة إدارة الموارد التنموية، في الوقت نفسه لم يستطع القطاع الخاص سد هذا الفراغ لمقابلة متطلبات التنمية المتزايدة ، بسبب طبيعته القائمة على تعظيم الربح .

في ظل هذا الوضع الموسوم بشيوع الفقر وانخفاض الموارد المالية المتاحة في العديد من البلدان خاصة النامية منها ، وفي إطار التوجهات المعاصرة لبرامج التنمية والمرتكزة على الإنسان بدأ الاهتمام يتجه صوب منظومة العمل الخيري والتطوعي،

(*) أستاذ مساعد مكلف بالدروس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر.

والمتمثلة أساساً في القطاع الثالث أو المستقل، الذي أصبح ينظر إليه اليوم في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، كشريك للقطاعين العام والخاص في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد حقق القطاع الثالث بشقيه التبرعي والوقفي نجاحات باهرة ،وأصبح يمثل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية، والموجه للحراك الاجتماعي في البلدان الغربية والعديد من البلدان النامية، بما يقدمه من خدمات كبيرة تساهم في تنمية العنصر البشري وتحسين نوعية الحياة، وذلك من خلال نشاطه في مجالات اجتماعية حيوية كالتعليم والصحة والتدريب والمرأة والأسرة والطفولة والبيئة وحقوق الإنسان ونشر القيم الديموقراطية .كل هذا يتم عبر قطاع ثالث مستقل ، ينطوي تحته تشكيلة واسعة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية والخيرية والتي لا تقصد الربح .

إن الانتشار الواسع للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والتي تصل إلى حدود مليوني منظمة في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بمداخيل قدرت بـ٢١٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ ، إضافة إلى النفوذ المتنامي لهذه المنظمات محليا ودوليا، وما تحوزه من إمكانيات مادية وبشرية وقدرة تمويلية كبيرة. كل هذا يدعونا إلى التساؤل حول الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية عموما والتنمية البشرية المستدامة خصوصاً، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمثل المجال الحيوي لنشاط المؤسسات الخيرية وغير الحكومية . ولاستجلاء هذا الدور الذي تقوم به هذه المنظمات والمؤسسات في مجال التنمية المستدامة قسمت هذا البحث بعد المقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة كما يلي :

أولاً : مكانة القطاع الثالث ـ الخيري ـ والتطوعي في الاقتصاديات الحديثة.

ثانياً : تطور مفهوم التنمية والتنمية البشرية المستدامة .

ثالثاً : دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية في التنمية البشرية المستدامة.

أولاً: مكانة القطاع الثالث ـ الخيري ـ والتطوعي في الاقتصاديات الغربية

تكشف التجربة التنموية في البلدان الغربية على وجه الخصوص عن وجود اسهامات قوية في مجال العمل الخيري بنوعيه الوقفي والتبرعي، فقد عرف القرن الماضي تزايد العطاء الخيري في أمريكا وأروبا، وقد تم تقنينه وصياغته في العديد من الأشكال والصيغ المؤسسية، لامست مجالات إنسانية عديدة واستقطبت مشاركة اجتماعية كبيرة، حتى أضحى القطاع الخيري والتطوعي أحد أبرز انجازات الحضارة الغربية اليوم.

١- تعريف القطاع الثالث- الخيري- ومكوناته

هناك مسميات ومفاهيم متعددة تستخدم في سياقات ثقافية مختلفة كي تعبر عن مجموعة من المنظمات تقع بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص. فهي منظمات غير حكومية وهو أشهر المسميات السائدة عالمياً (NGO) وهي منظمات لا تهدف إلى الربح (NPO) وهو مفهوم مرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. وتسمى في المنطقة العربية وبعض الدول النامية الجمعيات أو المنظمات الأهلية.

ولا يقتصر الأمر على اختلاف مسميات وتعريفات المنظمات بل يمتد إلى القطاع الذي تنتمي إليه هذه المنظمات ومنها: القطاع الهادف للربح والقطاع الثالث والقطاع التطوعي والقطاع الخيري أو القطاع المستقل.

١-١: مفهوم العمل الخيري

إن مفهوم «العمل الخيري» يقدم الدعم لتشكيلة واسعة من الأنشطة بما في ذلك دعم البحوث والصحة والتعليم والفنون والثقافة، والمنح الدراسية وبرامج الزمالة، ويشار الى الجمعيات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من

البلدان على أنها منظمات غير ربحية تقدم خدمات وتتلقى الدعم - ولو جزئيا - من خلال تبرعات فردية[١].

١-٢: تعريف القطاع الثالث أو الخيري

تطلق على القطاع الخيري أسماء عديدة بحسب المنطلق الثقافي والبيئي، فهو قطاع تطوعي أو غير حكومي، أو قطاع غير هادف للربح، وهو أيضا القطاع المستقل أو القطاع الثالث ويسمى أيضا بالاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخفي أو الجمعيات الخيرية العامة، كل هذه الأسماء تطلق للدلالة علي مساحة النشاط الاجتماعي، والممارسات العامة والفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي وقطاع الأعمال والموجهة للصالح والنفع العام.

وفي محاولة لوضع تعريف موحد و توحيد تصنيفه تبنت جامعة (جونز هوبكنر) بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد أساسه (بنية المؤسسة و عملياتها) ، ووضع تصنيفا لمؤسسات هذا القطاع وأسماءه (التصنيف الدولي للمنظمات غيرالربحية) حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع[٢].

١-٣: مفهوم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية

أما المنظمة غير الحكومية فهي وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام ١٩٩٤م، تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية

(١) اليزابيت بوريس، المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة المكتب الفني، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٩٩٦، ص٤.

(٢) بدر ناصر المطيري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير إبراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨٠٢.

لأعضائها ، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية[١].

كما يشير هذا المصطلح إلى اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح أو أي شخص اعتباري آخر لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءاً من القطاع الحكومي ولا يدار لأغراض تحقيق الربح ، أي أنه إذا تحققت أرباح فلا يتم ولا يمكن توزيعها باعتبارها أرباحاً .

وبالنسبة لمفهوم المؤسسة الخيرية فهو يعبر عن منظمة غير ربحية غير حكومية تقدم المنح المالية لمنظمات غير ربحية أخرى (بما فيها الحكومية) كما يجوز لها أن تقدم الخدمات وتقوم بالأبحاث وتعقد المؤتمرات وتنشر التقارير .

ويعرف مركز المؤسسات الخيرية الذي يقوم بجمع المعلومات وإصدار دليل المؤسسات الخيرية أن المؤسسة الخيرية هي «منظمة غير ربحية وغير حكومية لها صندوق رئيسي خاص بها أو وقف بحيث تتمكن من خلاله دعم الأنشطة التعليمية أو الخيرية أو الدينية أو غيرها خدمة للصالح العام ، وبشكل أساسي من خلال تقديم المساعدات للمنظمات غيرالربحية الأخرى»[٢].

٢- موقع القطاع الخيري في التقسيم الاقتصادي الحديث ومكوناته

لقد شهدت المجتمعات الغربية – أوربا وأمريكا – نمو متسارعا في الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين[٣]، حيث أصبح القطاع الثالث يشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في التقسيم الاقتصادي الحديث الذي أصبح يأخذ التقسيم الآتي[٤]:

- القطاع العام بشقيه الربحي وغير الربحي .

(١) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين «دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية»، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٨.
(٢) اليزابيت بوريس، المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق ، ص٤.
(٣) منذر القحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١، ص ٤٣.
(٤) محمد بوجلال، دور المؤسسات المالية الإسلامية في النهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث، بحث مقدم للندوة العلمية الدولية، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٦.

- القطاع الخاص وهو قطاع ربحي بالأساس .
- القطاع الثالث بشقيه التبرعي و الوقفي وهو يختلف عن القطاعين السابقين حيث لا يهدف نظريا إلى تحقيق الربح ، وإنما يقوم على سبيل التطوع .

كما أن هناك تشابه بين القطاع غير الربحي وقطاع الأعمال في كون الاثنين يتشكلان من عدة «صناعات» مختلفة. ويتميز القطاع غير الربحي في أنه يحتوى إلى جانب النشاطات غير الربحية، على صناعات مختلطة . فالصناعة غير الربحية تشمل الكنائس والمنظمات المهنية والخيرية وجمعيات الدفاع عن المستهلكين وغيرها من المؤسسات، أما الصناعة المختلطة فتشمل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الصحية في المنازل بالنسبة للمسنين والخدمات الصحية للمتخلفين ذهنيا والأنشطة الثقافية والفنية، فنجد أن في بعض الأنشطة كالفن مثلا، تتعاون المنظمات غير الربحية مع المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الربح، بينما يكون جهدها مكملا لجهد الدولة فيما يتعلق بالتعليم العالي، وفي بعض الأنشطة المختلفة الأخرى كالمستشفيات وبيوت الرعاية الاجتماعية نجد تمثيلا للقطاعات الثلاثة في آن واحد، غير أن القطاع الخيري مساهمته أكبر[1]، ففي دراسة إحصائية لعام ٢٠٠٥م تبين أن ٥ر٥ تريليون دولار هو مجموع التبرعات والمنح المستلمة والأصول الثابتة لـ ٤٠٪ من مؤسسات القطاع الثالث، وأن الثروة الوقفية للصناعة غير الربحية (كنائس، مدارس، مستشفيات) تزيد على ١ر٨٥٤ مليار دولار أي أنها تزيد على ١ر٨ تريليون دولار وهي تمثل مجموع التبرعات الخيرية والأصول الثابتة لعام ٢٠٠٥م[2].

٣- أهمية القطاع الثالث - الخيري والتطوعي

لا يزال موضوع القطاع الثالث أو الاقتصاد الاجتماعي من المواضيع حديثة الولادة وهنالك من الأكاديميين والمفكرين من يدعون إلى تشجيع وجود قطاع قوي

(١) محمد بوجلال ، البعد الاقتصادي للقطاع الخيري: دراسة لبعض التجارب الحديثة، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٥، ص٤

(٢) ياسر عبد الكريم الحوراني، الغرب والتجربة التنموية للوقف آفاق العمل والفرص المفادة، أبحاث المؤتمر الثاني للأوقاف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،ص١٥-ص١٦.

للمنظمات غير الحكومية قد يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وإزالة العقبات الاقتصادية المتزايدة التي تعترض سبيل حل المشاكل الاجتماعية الهامة[١]، والدعوة إلى تعزيزه والترويج له لأنه في نظرهم سيساعد على ملء الفجوة التي افرزها النظام اللبرالي والمتمثلة في اتساع رقعة البطالة وانتشار ظاهرة الفقر على مستوى كل دول العالم بدون استثناء[٢]، وهناك من أشار إلى تزايد وتنامي حجم هذا القطاع في مجال العمال في السنوات الأخيرة، فقد أشار (بيتر. أف. دراكر)، الكاتب الأمريكي المتخصص بالإدارة إلى توسع دائرة القطاع الثالث ، حيث ذكر في كتابه: «الإدارة للمستقبل» عن حجم ما تقدّمه الهيئات التي لا تبتغي الربح إلى دوائر المال والأعمال باعتبارها أكبر صاحب عمل في أمريكا[٣]. وعليه يمكن القول أنه أصبح في حكم شبه المؤكد اليوم أن دور القطاع الخيري سيزداد أهمية في السنوات المقبلة في ظل تداعيات الانفتاح الاقتصادي العالمي وإجراءات العولمة وهيمنة النظام اللبرالي الذي أخفق في تقديم حلول عملية لاعادة توزيع الثروة توزيعا عادلا وتحسين المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من السكان الفقراء والمهمشين.

وأما من حيث الأهمية ، فالقطاع الخيري يحتل حيزا مهما من الثروة القومية في البلدان المتقدمة ويقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فالقطاع الخيري أو المستقل الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية أصبح يشكل رقما هاما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية ،وهو قطاع ثالث شريك للقطاعين الآخرين في عملية التنمية البشرية، بما يملكه من مؤسسات وجامعات ومراكز بحثية ومستشفيات وشركات استثمارية.

ففي بلد كالولايات المتحدة الأمريكية فالإحصائيات الرسمية الخاصة بسنة ٢٠٠٣م تشير إلى أن القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتبرعي يضم في إطاره ١٥١٤٩٧٢ منظمة وجمعية، و٣٢٠٠٠ مؤسسة وقفية، ويتم الترخيص يوميا لـ

(١) محمد شريف بشير، كيف تهزم الفقر ؟ على الموقع: www.balagh.com.
(٢) محمد بوجلال، البعد الاقتصادي للقطاع الخيري:دراسة لبعض التجارب الحديثة، مرجع سابق، ص٣
(٣) بيتر اف دراكر، الإدارة للمستقبل، التسعينات وما بعدها. ترجمة صليب بطرس صليب، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣١٣.

٢٠٠ جمعية تعمل في القطاع الخيري ، وينتظم في هذا القطاع قرابة ١١ مليون موظفا بصفة دائمة ،بينما بلغت إيراداته (تبرعات) حوالي ٢١٢ مليار دولار أمريكي، إضافة إلى ٩٠ مليون متطوع في جميع الأعمال الدينية والإغاثية والإنسانية، بواقع ٥ ساعات عمل أسبوعيا في التطوع في جميع التخصصات[١].

غير أن هذه الأرقام الخاصة بالقطاع غير الربحي في الولايات المتحدة الأمريكية لا ترقى في أحسن الأحوال إلى عشر المؤشرات الاقتصادية الكلية مما يوحي أن هذا القطاع لا يزال ضعيفا بالمقارنة مع القطاعين الآخرين ـ الحكومي والخاص ـ. ولكن إذا نظرنا إلى القطاع غير الربحي كصناعة Industry فحينئذ يكتسب أهمية كبيرة من حيث عدد العاملين به أو المبالغ المالية التي يحصل عليها أو ينفقها . وكمثال على ذلك، فإن صناعة الفولاذ أو الصناعات الغذائية لاتضاهي القطاع غير الربحي في عدد الموظفين أو المداخيل التي تدرها[٢].

٤- تصنيف المنظمات غير الحكومية وانماط المؤسسات الخيرية

مما سبق ذكره يحتل القطاع الخيري أو التطوعي حيزا مهما من الثروات الوطنية في البلدان الرأسمالية خاصة أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ،ويقدم خدمات اجتماعية نوعية كثيرة في مجالات حيوية عديدة كالصحة والتعليم والبحث العلمي وغيرها ، يتم ذلك من خلال شريحة واسعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات والأنشطة والمنظمات غير الحكومية والتي تشكل في مجموعها البناء المؤسسي للقطاع الخيري والتطوعي بشقيه الوقفي والتبرعي . وبسبب اختلاف المفهوم القانوني للعمل الخيري والوقفي في البلدان الغربية، وكذا في البلدان النامية فإنه من الصعب حصر جميع مؤسسات القطاع تحت عنوان واحد[٣].

أما بالنسبة لتصنيف المنظمات غير الحكومية، فإن الاختلاف في المسميات والتعريفات يعود بالأساس إلى تركيز كل تعريف على إحدى سمات هذه المنظمات

(١) عبد الرحمان فرحانه، معركة العمل الخيري، موقع :www.islamtoday.com

(٢) محمد بوجلال، البعد الاقتصادي للقطاع الخيري:دراسة لبعض التجارب الحديثة، مرجع سابق، ص٣

(٣) منذر القحف ، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، دار الفكر، دمشق،٢٠٠١، ص ٤٣.

وبالتالي إحدى سمات القطاع، وهناك ثلاث نظم عالمية لتصنيف هذه النوعية من المنظمات وهي: النظام العالمي للأمم المتحدة والنظام الأروبي والنظام الأمريكي.

فقد تعددت المعايير التي تصنف على أساسها هذه المنظمات فهي تصنف وفقا للأنشطة التي تمارسها هذه المنظمات ،كما تصنف أيضا وفقا للمدى الجغرافي، وأهم الفئات وفقا للتصنيف الأول تتمثل في الآتي[1]:

- منظمات غير حكومية تعمل لتحقيق الرفاهية «Welfare NGOS».
- منظمات غير حكومية خيرية «Charitable NGOS» تهتم باحتياجات الفقراء وتقديم المساعدات في الكوارث الطبيعية.
- منظمات غير حكومية إنمائية «NGOS Development» حيث تمثل التنمية الاقتصادية هدفها النهائي، وهي تركز على الجماعات الفقيرة.
- منظمات غير حكومية تدافع عن قضايا معينة كالبيئة وحقوق الإنسان «Advocacy NGOS».

أما المؤسسات الخيرية فأنماطها الرئيسية هناك نوعان :

- المؤسسات الخيرية الخاصة: (Private Foundation)

التي تشتمل على المؤسسات الخيرية المستقلة والمؤسسات الخيرية لشركات تجارية والمؤسسات الخيرية العاملة. و تنشأ المؤسسات الخيرية الخاصة من قبل متبرعين خاصين (أو من يمثلهم) وهم الذين ينتخبون مجلس الإدارة (Bord of derectors) أم مجلس الأمناء ويحددون كيفية توزيع أموال المنح التي لدى المؤسسة الخيرية ضمن حدود الأغراض الخيرية بموجب قانون الضرائب الأمريكي القاضي باستخدام ما لدى المؤسسات الخيرية من منح لمصلحة عامة وليس لمصلحة شخصية. ومن أنواع هذه المؤسسات الخيرية مايلي:

(١) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مرجع سابق، ص ٥٠.

- المؤسسة الخيرية المستقلة من خلال المنح المقدمة من فرد أو أسرة أو مجموعة.
- مؤسسة عائلية والتي تدار من قبل المتبرع أو أحد أفراد أسرته.
- المؤسسة الخيرية للشركات الجارية .
- المؤسسة الخيرية العاملة والتي تنشا في سبيل إجراء بحث أو أو تقديم خدمات مباشرة كتشغيل متحف أو رعاية كبار السن ...
- المؤسسات الخيرية المجتمعة (Community Foundation)

و هي مندرجة تحت اسم الجمعيات الخيرية العامة ولها قوانينها الخاصة بها . فالمؤسسات الخيرية المجتمعية هي جمعيات خيرية عامة يقتضي أن يكون المشاركون في مجلس إدارتها متساوين في إسهاماتهم تقريبا كما أنها لا تدخل ضمن قواعد وأنظمة المؤسسات الخيرية الخاصة، فهي تخضع لقوانين أقل تشدداً ولمستويات أفضل من الحسم الضريبي التي تحكم المنظمات غير الربحية. وهذه الجمعيات يمكن اعتبارها بمثابة منظمات عامة تشكل لأجل إفادة المجتمعات المحلية أو مناطق معينة، ويتم تأسيسها من خلال الهبات التي يقدمها المتبرعون، وهي تقدم المنح للمنظمات غير الربحية والأفراد والأجهزة الحكومية لتحسين نوعية الحياة[1].

أما تصنيف المنظمات غير الحكومية لدى الأمم المتحدة فهي تلك المنظمات التي تحصل على نصف دخلها أو أكثر من مصادر خاصة (تبرعات – منح .....) وهو يستبعد من مجال تعريفه المنظمات التي تتلقى أكثر من نصف دخلها من دعم الحكومة أو من بيع سلع وخدمات[2].

٥- المميزات العامة للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية

(١) اليزابيت بوريس، المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق ،ص٨ – ص٩.

(٢) مصطفى دسوقي كسبه، الجمعيات الأهلية في مصر: الواقع والمأمول في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية، ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في ج.م.ع. الجزء الأول، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٧/١٠/٢٩. ص١٧.

تمثل المنظمات غير الحكومية مجموعة من المنظمات والمؤسسات والجمعيات المتنوعة ذات المهام المختلفة و التي تتسم بجملة من الخصائص هي[1] :

- أن تنشأ مستقلة عن الدولة، و أن تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء .
- أن تستفيد من الصدقات و الهبات النقدية من قبل الأفراد و الشركات أو التبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب والتركات.
- أن تكون أدوات جلب منافع للآخرين، أي منافع تستفيد منها فئات خاصة أو جميع الناس.
- أن لا تكون مؤسسة ربحية.
- الحرص على ترك مجال واسع من حرية التحرك والمبادرة لمجالس الأمناء التي تدير هذه المؤسسات لتقرر في كل زمان أولويات العمل ومواطنه.
- ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات،كما تتسم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة، وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية.
- حصول المؤسسة الخيرية على قدر كبير من العمل التبرعي والذي يعتبر أعلى عناصر الإنتاج في الاقتصاديات الغربية.
- تتلقى المؤسسات الخيرية دعماً حكومياً يأخذ أشكالاً مختلفة كالإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم، كما تتلقى منحا من الحكومة المركزية إضافة إلى دعم السلطات المحلية.

(١) بدر ناصر المطيري، من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٩٩٤م، ص ٨٠ و٨٧ وإبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٦٨ و٧٠ ومنذر القحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع سابق، ص ٤٣.

- طبقا للتشريعات المدنية في المجتمعات الغربية الحديثة تحظى جميع منظمات القطاع الثالث بالشخصية الاعتبارية إضافة إلى ضرورة الحصول على إذن السلطة الإدارية المختصة عند التأسيس والاستثمار لها .

- القيام على أساس مبادرات أهلية والاعتماد على التمويل الذاتي والتمتع بالاستقلال الإداري فضلا عن تعدد الأنشطة والأعمال والمشروعات.

٦- مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية ومصادر تمويلها[١]

تشير دراسة مقارنة للقطاع الخيري والأهلي شملت اثنا عشر بلدا صناعيا ناميا ، إلى أن ثلاثة أرباع الإنفاق في القطاع غير الربحي يتجه إلى أربعة ميادين هي التعليم والبحث والخدمات الاجتماعية والثقافية، والترويح . فنجد في اليابان وبريطانيا أولوية الإنفاق في التعليم، وفي ألمانيا وأمريكا الأولوية للصحة، وفي فرنسا وإيطاليا الأولوية للخدمات الاجتماعية، وفي المجر الأولوية للثقافة والترويح ، وفي الدول النامية الأولوية للتنمية بالمفهوم الواسع[٢].

وتعمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في مجالات عدة، خيرية وصحية وتعليمية وترفيهية ورياضية ودينية وبيئية، تشكل في مجموعها المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري، حيث تنتج الخدمات وتساهم أحيانا في إنتاج السلع في جو لا تجاري ولا ربحي ، كما تؤمن هذه المنظمات بيئة منظمة للعمل الإنساني، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص وأحيانا متطوعين بإرادتهم مستقلين عن الإدارة الحكومية أو ضغط السوق، ويؤمنون الخدمات والتدريب والخبرات ضمن إستراتيجية عمل تلقائي تطوعي ذاتي التنظيم، وتختلف مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية

(١) غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٩٦.

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، دراسات حالة، ص ١١٥-١٢٠، ١٩٩٩. موقع التميز للمنظمات غير الحكومية :www.ngeo.org

باختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها، ذلك أنها تركز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية على إختلاف أنواعها ،كذلك منها من يتوزع نشاطها محليا ومنها من يتوسع خارج الحدود الوطنية ومنها من يكون نشاطها عالميا .

وهذه قائمة ببعض مجالات وأنشطة المنظمات غير الحكومية[1] :

- رعاية الطفولة والأمومة ورعاية الأسرة.
- تنمية المجتمعات المحلية.
- المساعدات الاجتماعية.
- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية.
- رعاية الفئات الخاصة والمعوقين.
- تنظيم الأسرة ورعاية الشيخوخة.
- التنظيم والإدارة.
- الحماية والحفاظ على البيئة.
- التنمية الاقتصادية وتنمية دخل الأسرة.

وتقدم المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية التمويل للعديد من الأغراض بدءا من المعاهد التعليمية والمستشفيات وانتهاء بالجمعيات التعاونية التنموية المحلية ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان، ومن المعروف أن نسبة كبيرة من منح المؤسسات الخيرية تذهب الى المنظمات الدينية ، وجزء بسيط فقط من المنح يذهب مباشرة إلى الأفراد ٢ر٤٪ على شكل زمالة ومنح دراسية . أما مجالات منح المؤسسات الخيرية فهي موزعة كالآتي[2] :

- التعليم ٢ر٢٢٪

(١) حسين جمعة، الجمعيات والمؤسسات الأهلية،الجهات المانحة الدولية- المشاريع - الإدارة ، جمعية الحفاظ على الثروة العقارية والتنمية المعمارية، القاهرة،٢٠٠٤،ص١٨ و١٩.

(٢) اليزابيت بوريس، المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق ، ص١٦.

- الصحة ٣ر١٧٪
- خدمات إنسانية ٢ر١٥٪
- فنون وثقافة ١٤٪
- علوم وعلوم اجتماعية ١١٪
- خدمات اجتماعية عامة ١٠٪
- البيئة والحيوانات ٩ر٤٪
- شؤون دولية ٩ر٣٪
- دين ٤ر١٪
- أخرى ١٪

أما عن مصادر الدخل للمنظمات غير الربحية فهي المنح والتبرعات أضافة إلى مصادر دخل أخرى ففي الولايات المتحدة المريكية لا تشكل منح المؤسسات الخيرية والتبرعات الفردية مصادر الدخل الوحيدة للمنظمات غير الربحية فهي تقوم بجمع الأموال بالعديد من الطرق التي تعتمد على أنواع الأنشطة التي تقوم بها ، ويتشكل غالبية الدخل من الامور التالية[1] :

- الدخل الناتج عن رسوم الخدمات التي تقوم بها .
- الدخل من المنتجات أو المواد التي تقوم ببيعها .
- أموال الحكومات المحلية أو الوطنية لتعويضها نظير الخدمات التي تقوم بها .
- منح حكومية لبرامج محددة.
- الفائدة على الاستثمارات .
- الدخل الناتج عن العقارات المملوكة لها .
- الدخل من مصادر أخرى غير متعلقة بالاعمال التي تقوم بها .

(١) اليزابيت بوريس، المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، المرجع سابق، ص١٧-١٨

- عوائد الهبات الخيرية الخاصة غير المتصلة بالعمل الخيري هي التي تخضع للضرائب فقط، ويشكل هذا العائد في الوقت الراهن جزءاً بسيطاً من عائدات المنظمات غير الربحية .

ولزيادة الوعي لدى المواطنين فى الغرب بأهمية الإسهام فى العمل الخيرى أثره الكبير في تمويل ودعم العمل الخيري وضمان استمراره ، إذ تدل الإحصاءات فى الولايات المتحدة الأمريكية على أن مساهمة الأفراد فى التبرعات الخيرية تبلغ عام ٢٠٠٤م بلغ ١٩٠ مليار دولار من إجمالي التبرعات البالغة هذا العام ٢٥٠ مليار دولار بنسبة ٧٦٪ كما أن هذه التبرعات زادت بنسبة ١ر٤٪ عن ما كانت عليه عام ٢٠٠٣م، ويظهر مدى انتشار الوعى فى أن حوالي ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من الأمريكيين يساهمون فى الأعمال الخيرية ويبلغ متوسط تبرع المواطن الواحد ٣ر٢٪ من دخله حيث يدفع المواطن ذو الدخل المرتفع ١ر٣٪ والمواطن ذو الدخل المنخفض ١٪ من دخله للأعمال الخيرية[١].

إن المطالعة في أدبيات العمل التطوعي، تشير إلى أن التزايد العددي الهائل في عدد المنظمات غير الحكومية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي صاحبه تنوع في الوظائف والأدوار والأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، فبالإضافة إلى الأنشطة الإنمائية الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية أصبحت المنظمات غير الحكومية تهتم بقضايا جديدة مثل البيئة والعدالة الاجتماعية والمرأة وحقوق الإنسان ونشر القيم الديموقراطية، والمشاركة من جانب الأفراد في عملية اتخاذ القرارات التي تخص التنمية المستدامة.

(١) محمد عبد الحليم عمر، نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي – «Endowment – Foundation – Trust» ، دراسة مقارنة، أبحاث المؤتمر الثاني للأوقاف «الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية»، جامعة أم القري – مكة المكرمة، ٢٠٠٦، ص٢٨.

ثانياً: تطور مفهوم التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة

لقد شهد مفهوم التنمية تطوراً تدريجياً، يظهر ذلك جلياً من خلال تتبع تقارير التنمية البشرية بداية من سنة ١٩٩٠ وحتى بدايات القرن الحالي، إضافة إلى مساهمات خبراء البنك الدولي، فقد تم تجاوز المفهوم الاقتصادي المرتكز على أساس الزيادة الكمية في الدخل، إلى مفهوم دولي مجتمعي شامل وديناميكي، يضع الأفراد في مركز العملية التنموية، وأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمة، ويرتكز على توسيع خيارات المجتمع في التمتع بمستوى معيشي معين،كما يرتبط بثقافة الاستدامة ويركز على بناء اقتصاد المعرفة،عن طريق تنمية القدرات الإبداعية وصولا إلى تطوير مفهوم تنموي بشري يحوي مؤسسات ترتبط بمضامين حجم المشاركة الجماعية في صنع القرار[١]. وهذا عرض لأهم التطورات التي مست مفهوم التنمية المستدامة.

١-الإطار الثلاثي: الأبعاد الثلاثة للإستدامة:

عرفت لجنة «برتلاند» التنمية المستدامة بأنها «هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها»[٢].

أما البنك الدولي فقد وضع تعريفا أكثر قابلية للتطبيق عملياً، حيث عرفت التنمية المستدامة بيئيا كخطوة أولى عن طريق استخدام إطار ثلاثي الأبعاد، فالبنك الدولي يشترط في أي مشروع فني مقترح يوافق البنك على تمويله أن يكون مستداماً اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً.

فالمشروع المقترح تمويله ينبغي أن يكون قابلا للإستمرار اقتصادياً ومالياً حيث قدرته على النمو، والمحافظة على مستويات رأس المال، وكفاءة استخدام

(١) نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي-المدخل الجزئي- مدخل الحكم الراشد، أبحاث الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، ٠٩ مارس ٢٠٠٤م.

(٢) إسماعيل فرج الدين، التنمية المستدامة وثروات الشعوب، ترجمة لمياء صلاح الدين الأيوبي،دار المعارف، القاهرة ،٢٠٠٤، ص١٠.

الموارد والاستثمار، كما ينبغي أن يكون مستداما بيئيا بحيث يحافظ على الموارد الطبيعية شاملة التنوع البيولوجي، إضافة إلى البعد الاقتصادي والبيئي هناك البعد الاقتصادي الذي له أهميته وضرورته في تحقيق شروط النماء المستدام والذي ينطوي على العدالة الاجتماعية والحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية الفعالة والتمكين والهوية الحضارية والتنمية المؤسسية[1].

٢-الاستدامة باعتبارها فرصة سانحة

يجرى الآن ومنذ سنوات قليلة مضت استبدال المنهج السابق القائم على الإطار الثلاثي للاستدامة بمفهوم أكثر جاذبية وهو: «الاستدامة باعتبارها فرصة سانحة»، وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن تعريف الاستدامة على أنها (... هي أن تترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك الفرص التي اتيحت لجيلنا، إن لم يكن أكثر)، حيث يكون رأس المال ونموه هو الوسيلتان الوحيدتان لخلق فرص للأجيال القادمة تعادل تلك التي أتيحت لجيلنا على أن يتم تحديد رأس المال على أساس نصيب الفرد للوفاء بإحتياجات الزيادة السكانية العالمية[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تركيبة رأس المال المتاحة للجيل القادم قد تختلف عن تركيبة المخزون الحالي، وهكذا فإن تعريف الاستدامة كفرصة سانحة يوضح أهمية إحتساب المخزون الثابت (الثروة) والمخزون المتدفق (الدخل)، وبالتالي فإن هذا الدخل يشير إلى وجود أنواع مختلفة من رأس المال، حيث يوجد أربعة أنواع على الأقل من رأس المال بيانها في الآتي[3]:

- رأس المال المصنوع: ويتمثل في المساكن والمنشآت الصناعية والقاعدية وهو ما يؤخذ في الاعتبار عند تقدير إجمالي الناتج الوطني.

(١) إسماعيل فرج الدين، التنمية المستدامة وثروات الشعوب، ترجمة لمياء صلاح الدين الأيوبي، المرجع السابق، ص١٢- ص١٣.
(٢) إسماعيل فرج الدين، التنمية المستدامة وثروات الشعوب، المرجع السابق، ص١٥.
(٣) إسماعيل فرج الدين، التنمية المستدامة وثروات الشعوب، المرجع السابق، ص١٨- ص١٩.

- رأس المال الطبيعي: يتمثل بصورة أساسية في الموارد الطبيعية أو مخزون الأصول التي تنتجها البيئة مثل التربة والغلاف الجوي والغابات والمياه والأراضي، كما يشمل أيضا قدرة الأنظمة البيئية على إعادة تصنيع النفايات التي يخلفها النشاط البشري.

- رأس المال البشري: ويتمثل في البشر كقيمة اقتصادية أولى إضافةإلى تحصيلهم التعليمي وحالتهم الصحية ومستوياتهم وقدراتهم.

- رأس المال الاجتماعي: ويشمل القاعدة المؤسسية والحضارية اللازمة لقيام المجتمع بوظائفه والتي تجعل من المجتمع شيئا أسمى من مجرد حاصل جمع أفراد.

ويعد رأس المال الاجتماعي في التنمية المستدامة أفضل إطار يمكن من خلاله فهم مغزى التنمية المستدامة حيث أن هناك أدلة على تأثير رأس المال الاجتماعي على مخرجات التنمية مثل: النمو، العدالة، الحد من الفقر...

٣- مفهوم الاستدامة والتنمية البشرية

٣-١: علاقة الدخل والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية:

يعتبر الدخل المحلي (أو الوطني) للدولة ذو أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية البشرية، وقد كان معياراً أساسياً لتصنيف فقر وغنى الدول لفترة مديدة من الزمن، إلا أنه لا يعتبر المحدد الوحيد للتنمية البشرية كما أنه مؤشر غير كاف للحكم على مستوى التنمية في دولة معينة، و من ثم فالنمو الاقتصادي الذي لا ينعكس إيجاباً على مستوى العمالة، وعلى حرية و حقوق الأفراد، و مستوى معيشي راقي، لا يعبر عن تحسن في مستوى التنمية البشرية[١].

وعليه فإن النمو الاقتصادي ضروري، ولكنه ليس كافيا للتنمية البشرية. حيث نوعية النمو وليس مقداره وحده، هو الحاسم في تحقيق الرفاه الإنساني،

(١) قريشي يوسف وإلياس بن ساسي، مؤشرات التنمية البشرية، المفهوم، الأساسيات ،الحساب، أبحاث الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة ، ٠٩ مارس ٢٠٠٤م. الجزائر.

فتقرير التنمية الصادر في عام ١٩٩٦م يرى أن النمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من توفيرها، وقد يتحيز للأغنياء بدلاً من تخفيف الفقر، وقد يكتم أصوات الناس بدلاً من أن تحررها، وقد يضر بالمستقبل بدلاً من أن يكون مستداماً، فالفقر الإنساني من منظور التنمية المستدامة هو نتجة الحرمان والحياة المعتلة وعدم المعرفة والقراءة والمنع من المشاركة وعدم الأمن، كل هذا يجعل الفقر الإنساني أعم من فقر الدخل[١].

ولهذه الأسباب لجأت الأمم المتحدة إلى ابتكار مؤشرات جديدة تحاول من خلالها إيجاد التوفيقة الكمية التي تربط بين النمو الاقتصادي و مستوى التنمية البشرية، حيث ترتكز هذه المؤشرات على تحديد الأوجه التي يتم بها إنفاق الدخل المحقق على مختلف مجالات الحياة المعيشية للأفراد.

٣-٢: مفهوم التنمية البشرية المستدامة

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر عام ١٩٩٠ التنمية البشرية المستدامة على أنها «عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة»، وبالتالي فهدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع[٢].

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية٢٠٠٢، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص١٤.

(٢،٢) قريشي يوسف وإلياس بن ساسي، المرجع السابق، ص٣٧.

٣-٣: الرؤية الموسعة لمفهوم التنمية البشرية المستدامة

لقد سعت الأمم المتحدة لتوسيع مفهوم التنمية البشرية من خلال تقاريرها السنوية ليشمل مجالات أخرى، ومنها الحريات، المعرفة، الحقوق السياسية والحريات الإعلامية، مشاركة المرأة في جوانب الحياة المختلفة والمساواة بين الجنسين، مستويات التكنولوجية المنتجة والمستهلكة من طرف الأفراد ، وحماية البيئة وغيرها من المجالات.

وتمثل الحرية عاملا مهما في مفهوم التنمية البشرية، وتتضمن الحريات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، مما يزيد من الإمكانيات الإبداعية للأفراد في مختلف جوانب الحياة، وتزيد مساهمتهم في تحسين التنمية البشرية اعتماداً على العناصر المعرفية، والتي تعتبر من أهم مصادر ثروة الدولة في العالم المتقدم، والتي تمتلك مراكز متطورة لإنتاج المعرفة ونشرها في المجتمع، و يستدعي ذلك متطلبات أخرى تتمثل في حماية الحقوق العامة للأفراد ، من خلال تشريعات خاصة مستمدة من القوانين الدولية الرائدة في هذا المجال[١] .

وقد اكتسب مفهوم التنمية الإنسانية شيوعاً منذ ١٩٩٠م[٢] ، وقد بني هذا المفهوم على التراث الفكري الخاص بدور البشر في التنمية الذي مر بتطورات متتالية. ويقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم «وأن التنمية هي عملية توسيع خيارات البشر» وتكون هنا الحرية نقطة ارتكاز في عملية توسيع الخيارات حيث لا يمكن الفصل بين الحرية والتنمية[٣] .

كما لا يقتصر الرفاه الإنساني في التنمية الإنسانية على التنعم المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل : التمتع بالحرية واكتساب

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية ١٩٩٠، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

(٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص١٨.

المعرفة والجمال والكرامة الإنسانية وتحقيق الذات الذي ينبع من المشاركة الفعالة في شؤون المجتمع.

إضافة إلى ما سبق فالتنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوافر فرص الإنتاج والإبداع والاستماع باحترام للذات وضمان حقوق الإنسان(١).

٣-٤: التنمية البشرية واقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة، أو ما أصطلح عليه الاقتصاد الجديد أو اقتصاد الشبكة أو الاقتصاد الرقمي، هو حسب «Dominique farary» تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساساً بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية(٢).

فالمعرفة ضمن إطار هذا المفهوم الجديد للاقتصاد أصبحت العامل الأول بين عوامل الإنتاج في توليد الثروة والدخل، وذلك بفضل النمو الهائل والتطور السريع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وبما أن المعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري فإنها بهذه الصفة يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات يكون مستهلكوها على استعداد لدفع مقابل للحصول عليها، من هذا المنطلق فإن وضع كل بلد في الاقتصاد العالمي الجديد يحدد وفقاً لكمية وجودة المعارف التي يمتكلها، وذلك من خلال تطوير التعليم وتكثيف برامج البحث والتطوير إضافة إلى التدريب(٣)،

(١) المرجع السابق، ص ١٨.
(٢) .www.plan.gouv.fr، مستخرج من أبحاث الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، ٠٩ مارس ٢٠٠٤م.
(٣) سالمي جمال، أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، = =جامعة ورقلة، ٠٩ مارس ٢٠٠٤م.

ذلك أن من عوامل الاندماج في اقتصاد معرفي يقوم على الاستثمار في الرأسمال البشري ما يلي[١]:

- تشييد بنية تحتية تكنولوجية بالاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهي تعتمد أساساً على العقل البشري.
- يخص التعليم والاستثمار فيه بدور جوهري باعتبار النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي يحتاجها اقتصاد المعرفة.
- البحث والتطوير، حيث تنتشر مختبرات البحث والتطوير في اقتصاديات المعرفة.

(١) مصطفى دسوقي كسبة، الجمعيات الأهلية في مصر: الواقع والمأمول في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية، مرجع سابق ، ص٧.

ثالثا: دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

أدى إخفاق المشروعات التنموية التي تبنتها أغلب الدول النامية إلى البحث عن توجهات وأدوات تنموية بديلة تكون أكثر التزاماً ومرونة وكفاءة في الأداء التنموي، فكان البديل المتاح هو المنظمات غير الحكومية التي أبدت قدرة على أن تلعب دور المحفز التنموي وتحقيق المشاركة الفعالة من قبل الفئات الشعبية الأكثر حرمانا ، فضلاً عن قدرتها على سرعة الحركة والمبادرة والتعامل مع الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي[1].

ولقد أصبح أمراً مدركاً على نطاق واسع أن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً هاماً في إعداد وتصميم وتطبيق الإستراتيجيات الإنمائية، كما تدرك المنظمات غير الحكومية أن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا عبر شبكات عمل مترابطة، ومن ثم فإن هناك تحالفات إستراتيجية يتم صياغتها فيما بين المجموعات المختلفة الممثلة لمجموعة كبيرة من الاهتمامات كالبيئة، العدالة الاجتماعية، المرأة، العمل... من أجل التأثير على اتجاه التنمية دولياً وإقليمياً .كما تدرك أيضاً أن الالتزام الحقيقي بالتنمية المستدامة لن يأتي فقط من قبل الحكومات ولكن من الأفراد الذين من المحتمل أن يدعموا فكرة التنمية المستدامة.

كما تؤمن المنظمات غير الحكومية أن عملية الدفع الرسمية للتنمية المستدامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية والحكومات لن يكون لها قيمة بدون وجود قدر أكبر من المشاركة من جانب الأفراد والحكومات في عملية اتخاذ القرارات بشأن تحديد الاحتياجات التنموية واستغلال الموارد[2].

(١) بوطالب قويدر وبوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات، أبحاث الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، ٠٩ مارس ٢٠٠٤م.

(٢) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مرجع سابق، ص٦٠.

١- تطور الأنشطة الإنمائية للمنظمات غير الحكومية: ثلاثة أجيال

أشار تقرير التنمية العالمية ١٩٩٩- ٢٠٠٠ الصادر عن البنك الدولي إلى أن التنمية مرهونة بالمؤسسات الفاعلة و المتطورة و التي سوف تقع عليها مسؤولية تهيئة البيئة العالمية الملائمة لتطبيق إجراءات العولمة، حيث أنيطت هذه المسؤولية بالمنظمات غير الحكومية الدولية، مما يعني حدوث تغيرات هامة في التوجهات الاستراتيجية لهذه المنظمات، واقتحام مجالات حيوية كانت من احتكار الحكومات، إضافة إلى تبني قضايا واهتمامات نوعية كالبيئة وحماية التراث وحقوق الإنسان والديموقراطية والأسرة والمرأة وتوسيع المشاركة الشعبية ونشر القيم الديموقراطية وغيرها.

وتشير الدراسات الدولية و المقارنة أن المنظمات التطوعية و غير الحكومية مرت بثلاث مراحل شكلت وقفا لـ«كورتن Korten»، أجيالاً ثلاثة مختلفة في توجهاتها الإستراتيجية ، كانت استجابة لتحديات ومستجدات اجتماعية واقتصادية سادت الساحة المحلية و الدولية والتي فرضت على هذه المنظمات أدواراً جديدة وتوجهات إستراتيجية في العمل الخيري والتطوعي.

فقد ركزت منظمات الجيل الأول مثل منظمات الرعاية (Care) والرؤية العالمية World Vision في بدايتها على تقديم خدمات الرعاية للفقراء والمحرومين، وتقديم الخدمات عند الكوارث الطبيعية إضافة إلى الاهتمام بأوضاع اللاجئين المتصلة بالفيضانات والمجاعات والحروب، كما اهتمت بتوفير الحاجيات الظرفية كتوزيع الغذاء وإرسال الغرف الصحية وتوفير المأوى، وكل هذه الأعمال يتم تمويلها من التبرعات الخاصة والأسر الراعية لهذه المنظمات.

وفي أواخر السبعينيات من القرن الماضي قام العديد من المنظمات غير الحكومية والتي اعتبرت بمثابة توجه جديد وجيل ثاني من منظمات العمل الخيري، يقوم بتنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع المحلي في مجالات متنوعة حيث تميز هذا الأسلوب عن أعمال الإغاثة والرعاية بميزة أساسية، وهي تأكيد الاعتماد على الذات، مع تعمد أن تستمر منافع المشروع لما بعد فترة تقديم المنظمة غير

الحكومية للمساعدة. إضافة إلى هذا بدأ العامل الاقتصادي يدخل ضمن أعمال هذه المنظمات حيث كان يطلق عليها شبكة الأعمال الصغيرة[١]. أي أن نشاط المنظمات غير الحكومية في هذا الإطار ركز على المشاريع التي تؤدي إلى زيادة القدرة المحلية على مواجهة الاحتياجات، والسيطرة على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المتواصلة[٢].

أما الجيل الثالث من منظمات العمل الخيري فقد اهتمت مجموعات من المنظمات غير الحكومية في تنفيذ مشاريعها على استقطاب مشاركة المنظمات العامة والخاصة، حيث بدأت أعداد من المنظمات الحكومية تدرك أنها تحتاج إلى بذل جهد قيادي في معالجة جوانب الفشل التشغيلي في بيئة المؤسسات في المناطق التي تعمل فيها.

فهذا الجيل من المنظمات غير الحكومية يعمل على طرح وتطوير السياسات والنظم المؤسسية التي تعمل في إطارها لتحقيق التنمية المستدامة، والتي ترتكز على الإنسان، ووفقا لـ «كورتن Korten» فإن الإستراتيجية الإنمائية التي محورها الأفراد تقوم على احتياجات الأفراد وحقوق الأفراد وخاصة الأكثر فقرا والأقل حظا في المجتمع وهذه الإستراتيجية تتطلب ديمقراطية صنع القرار والمشاركة الكاملة من جانب الأفراد في صياغة إحتياجتهم الإنمائية،كما تعطي هذه الإستراتيجية أهمية لحماية البيئة التي من شأنها دعم الحياة المستدامة للأفراد خاصة الفقراء والمرأة والجماعات المحلية[٣].

٢- دور المنظمات غير الحكومية في توسيع الخيارات الأساسية للتنمية البشرية المستدامة:

إن التنمية البشرية بمفهومها الحديث المتطور تعني توسيع خيارات الناس

(١) علي الدين هلال وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ٢٥.

(٣،٢) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مرجع سابق، ص ٥٩.

في مجالات أساسية ثلاث وهي : أن يحيا الناس حياة صحية خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، هذه المجالات التنموية تعتبر المجال الحيوي لنشاط المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية.

٢-١: المنظمات غير الحكومية ودعم الصحة والأبحاث الطبية ومكافحة الأمراض:

تشير الإحصائيات والشواهد في مجال العمل الخيري والتطوعي، أن المنظمات غير الحكومية ومن ورائها القطاع الخيري المستقل تساهم بنسبة عالية في توفير الخدمات الصحية وتمويل الأبحاث الطبية، بل أن بعض هذه المنظمات حصل على أعلى درجات التكريم، اعترافا بدورها الكبير، ففي عام ٢٠٠٠م حصلت منظمة «أطباء بلا حدود MSF » على جائزة نوبل والتي لا تمنح إلا للأعمال المتميزة اعترافا بدورها المتميز في دعم الصحة العالمية[١].

وكمثال في الولايات المتحدة الأمريكية، كان نصيب القطاع الخيري عام ١٩٨٩ من مجمل الخدمات الصحية في المجتمع ٥٦٪، الأمر الذي يعني أنك لا تكاد ترى في أمريكا مستشفى أو مركز أبحاث طبي إلا ويتم تمويله من القطاع الخيري، حيث نجد أن عدد المستشفيات الخيرية يساوى ثلاثة أضعاف عدد المستشفيات التجارية، وعدد الأسرة فيها يساوي خمسة أضعاف عدد الأسرة في المستشفيات التجارية[٢].

أما في بريطانيا فالمسح الخيري لاتجاهات الخير لسنة ١٩٩٣، تشير إلى أنه من بين أكبر ٥٠٠ جمعية خيرية جامعة للتبرعات، هناك ٢٠١ جمعية منها في حقل

(١) علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٨٦.

(٢) منذر القحف، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، مرجع سابق، ص ٤٣.

الطب والصحة وتتخصص في الأمراض المزمنة و الإعاقة والعمى والصدر والقلب وغيرها[١].

أما مساهمة المنظمات غير الحكومية في تمويل الأبحاث الطبية ومكافحة الأمراض، فيمكن الإشارة هنا إلى أكبر مؤسسة غير حكومية مانحة للتبرعات في العالم أجمع، وفق ما جاء في تقريرها السنوي الثاني والعشرين لسنة ١٩٩٣، والمؤسسة الوقفية هي «وقف ويلكم» أو «The Wellcome Trust » وقد أنشأته عام ١٩٣٦، شركة «ويلكم» للصناعات الدوائية العالمية، والتي يوجد مقرها ببريطانيا، وتبلغ موجودات هذا الوقف ٥ر٣ مليار جنيه إسترليني، ويملك هذا الوقف ٤٠٪ من أسهم شركة «ويلكم».

وأما اختصاص هذا الوقف فهو الإنفاق على الأبحاث العلمية والمراكز البحثية الطبية المختلفة، وقد مول هذا الوقف أبحاث ١٢٠٠ عالم في مختلف الجامعات البريطانية لعام ١٩٩٣م[٢].

وفي دراسة أجريت على (١٧٢) مؤسسة وقفية في بريطانيا تبين أن منظمات البحوث الطبية استحوذت على ما مجموعه ٤٨٪ من إجمالي المنح التمويلية من المؤسسات الوقفية نظرا لأنها في أعلى سلم الأولويات في التنمية الاجتماعية[٣].

أما مؤسسة «بيل غيتس الخيرية Bill Gates Foundation » التي أسسها «بيل غيتس» صاحب شركة «ميكروسوفت» عملاق البرمجيات، وزوجته «ميليندا» في عام ٢٠٠٠م، وذلك بعد دمج صندوقين خيريين في إطار العائلة، حيث

(١) بدر ناصر المطيري، من سمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٩٩٤، ص ١١١.

(٢) بدر ناصر المطيري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير إبراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، ص ٨١٤.

(٣) سامي محمد الصلاحات، التجربة الوقفية لدولة الإمارات العربية المتحدة – إمارة الشارقة نموذجا- ١٩٩٦-٢٠٠٢، مجلة أوقاف، العدد الخامس، أكتوبر ٢٠٠٣،الأمانة العامة للأوقاف ، الكويت، ص١٥١.

دمجت مؤسسة «غيتس» التعليمية ومؤسسة «ويليام اتش» الصحية، والمعروف أن المؤسسة الأولى تختص بالدرجة الأولى بالتكنولوجيا المكتبية، بينما المؤسسة الثانية تختص بالصحة العامة، وقد وصلت أموال الوقف لدى مؤسسة «غيتس» ما يعادل ٢٤ مليار دولار أمريكي، وتتخذ مؤسسة «غيتس» من مدينة «سياتل» مقرا لها، ومن أهدافها «تعزيز المساواة بين الأوضاع الصحية والتعليمية في العالم». وتتبع المؤسسة في إدارتها نهجاً علمياً مستوحى من أسلوب عمل شركة ميكروسوفت للبرمجيات.

ومن أهم المجالات التي يتمحور حولها عمل مؤسسة «غيتس الوقفية» برامج الصحة العالمية، حيث تعتبر مؤسسة «غيتس» أكبر الممولين للأبحاث الطبية في العالم، فقد تبرعت في عام ٢٠٠١م بمبلغ ١٦٨ مليون دولار لتمويل أبحاث في مجال مكافحة الملاريا، ووفرت ٦٠ مليون دولار لتمويل البحوث لمكافحة «الأيدز» إضافة إلى ٨٣ مليون دولار للمساعدة في أبحاث مكافحة السل[١].

٢-٢: المنظمات غير الحكومية ودورها في توفير التعليم واكتساب المعرفة:

لقد أوضحت عمليات المسح الإحصائي الخاصة بالمنظمات غير الحكومية في مختلف بلدان العالم خاصة الصناعية منها، أن الأنشطة الخاصة بالتعليم والبحث العلمي أنشطة أساسية ومنتشرة وتستحوذ على نسب عالية من إجمالي نفقات القطاع الخيري، ففي اليابان ينشط في مجال التعليم والأبحاث ١٢٤٨٨ منظمة غير حكومية تنفق على التعليم سنويا ٥٤١١ مليار ين ياباني، وتشغل ٤٤٤٩٣١ موظفاً[٢].

(١) ياسر عبد الكريم الحوراني، تجربة الوقف في إطار عالمي، مجلة أوقاف، العدد السادس، يونيو ٢٠٠٤، الأمانة العامة للأوقاف الكويت، ص١٨٧.

(٢) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مرجع سابق، ص١٤.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالقطاع غير الربحي يساهم بنسبة كبيرة في تقديم خدمة التعليم بجميع مراحله، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتبرعي ٢٦٪ من مجموع خدمات التعليم في الولايات المتحدة،وأن التعليم الأساسي يتوزع بين القطاعين الحكومي والخيري مع غياب تام للقطاع الخاص القائم على الربح.

أما فيما يخص التعليم الجامعي والعالي، فالأرقام الإحصائية تشير إلى تفوق القطاع الوقفي والتبرعي على القطاعين العام والخاص تفوقا واضحا، فالتعليم الخيري يمتلك العدد الأكبر من الجامعات في أمريكا بنسبة ٤٩٪ من مجموع الجامعات ،كما ينفق ٨٪ على ١١٪ من الطلبة ،ويعطي نتائج تفوق القطاع الحكومي في تقديم خدمة التعليم العالي والجامعي[١].

٢-٣: دور المنظمات غير الحكومية في توفير الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق:

تعمل أنماط مختلفة من المنظمات غير الحكومية في مجال توفير الموارد اللازمة للفئات الفقيرة والمحرومة، حيث تسعى المنظمات الخيرية « Charitable NGOS» لمواجهة الحاجات الخاصة للفقراء كتوزيع الأغذية والملابس والأدوية وغيرها من الحاجات الأساسية، أما المنظمات غير الحكومية لتحقيق الرفاهية « wellfare NGOS» فهي تقوم بتوفير الحاجات المختلفة للمحتاجين بما في ذلك الخدمات الصحية[٢].

ومع تضاعف أعداد المنظمات غير الحكومية، تضاعف الإقبال على خدماتها، ففي عام ١٩٩٥ قدمت المنظمات غير الحكومية ما مجموعه ١٠ مليار دولار من أصل ٦٠ مليار دولار مساعدات عبر البحار والمصروفة للتنمية، تم توزيعها في

(١) منذر القحف ، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته ، مرجع سابق، ص٤٦.
(٢) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مرجع سابق، ص٥٠.

أنشطة إنسانية واجتماعية وصحية وتربوية[١]، بل إن معظم المواد الغذائية التي قدمها برنامج الغذاء العالمي «WFP» إلى ألبانيا سنة ١٩٩٩ تم توزيعها عن طريق المنظمات غير الحكومية[٢].

واستطاعت جمعيات الأزقة في «Oranji»، تأمين المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لأكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص، وهناك ما يقارب ٥٠٠٠٠ منظمة غير حكومية باكستانية محلية متخصصة في تأمين الدعم المالي للفئات الفقيرة[٣].

٣- دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق الخيارات الإضافية للتنمية البشرية المستدامة:

إضافة إلى مساهمتها في توسيع الخيارات التنموية الأساسية، هناك اهتمامات جديدة في أجندة المنظمات غير الحكومية، هذه الاهتمامات هي بمثابة الخيارات الإضافية للتنمية والتي منها الدفاع عن حقوق الإنسان ، و إتاحة الفرصة للإنتاج والإبداع والحريات السياسية والمشاركة الاجتماعية خاصة المرأة ونشر القيم الديموقراطية والحفاظ عل البيئة.

٣-١: دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية:

تعتبر قضية حقوق الإنسان من أبرز القضايا التي أصبحت تفرض نفسها على الرأي العام الدولي. كما أن العولمة فتحت أفاقا أوسع أمام المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، خاصة في البلدان التي تريد دورا دوليا أكبر.

(١) غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٢) علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٣) غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

وكمثال في هذا المجال، منظمة مراقبة حقوق الإنسان «هيومان رايتس ووتش»، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، تدعمها مساهمات الأفراد والمؤسسات الخاصة في شتى أنحاء العالم؛ ولا تقبل المنظمة أي أموال من الحكومات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد بدأت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» نشاطها في عام ١٩٧٨ بإنشاء قسم أوروبا وآسيا الوسطى (الذي كان يُعرف آنذاك باسم منظمة هلسنكي لمراقبة حقوق الإنسان)، أما اليوم فقد أصبحت تضم كذلك أقساماً تغطي إفريقيا والأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط. كما تشمل المنظمة ثلاثة أقسام «موضوعية» تتعلق بنقل الأسلحة، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة. وأصبح للمنظمة مكاتب في معظم دول العالم.

وتجري منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» تحقيقات منتظمة ومنهجية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في نحو سبعين بلداً في مختلف أنحاء العالم، وقد عُهد عن المنظمة أنها سبَّاقةٌ في فضح انتهاكات حقوق الإنسان بما تنشره من معلومات موثوق بها في أوانها، وهذه السمعة هي التي جعلتها مصدراً أساسياً للمعلومات للمعنيين بحقوق الإنسان. وترصد المنظمة ما تقترفه الحكومات من أفعال في مجال حقوق الإنسان، بغض النظر عن توجهاتها السياسية وتكتلاتها الجغرافية والسياسية، ومذاهبها العرقية والدينية. وتدافع منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» عن حرية الفكر والتعبير، وإتباع الإجراءات القانونية الواجبة لإقامة العدل، والمساواة في الحماية القانونية، وبناء مجتمع مدني قوي. وتقوم المنظمة بتوثيق أعمال القتل، و«الاختفاء»، والتعذيب، والسجن التعسفي، والتمييز، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، وتدين هذه الانتهاكات جميعاً؛ والهدف الذي تنشده من وراء ذلك هو محاسبة الحكومات التي تعتدي على حقوق مواطنيها[١].

أما موضوع نشر الديموقراطية والحريات السياسية في العالم، وخاصة في بلدان العالم الثالث، فهو من افرازات عملية العولمة ومستلزماتها، والجاري تسويقها عبر

(١) موقع التميز للمنظمات غير الحكومية : www.ngeo.org

نوع جديد من منظمات غير حكومية محلية ودولية تلقى الدعم والمساندة من قبل الحكومات الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، هذه المنظمات وما يثار حولها من تحفظات حول نواياها ومن يقف ورائها ، ومضمون الديمقراطية التي تبشر بها ، تركز على الممارسات الديمقراطية، والرأي العام، وسن الاقتراع للجنسين، ومراقبة الانتخابات.

وكمثال للمنظمات العاملة في مجال نشر الديموقراطية «صندوق الوقف القومي للديمقراطية» الذي تأسس عام ١٩٨٣م، والذي يخصص له الكونجرس الأمريكي موارد مالية لتقديم مئات المنح سنويا لدعم الجماعات الديمقراطية في أفريقيا وآسيا وشرق أوربا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

ويهدف الصندوق إلى ترويج الديمقرا طية والدفاع عنها في العالم وهو من الصناديق التي يدعمها الكونجرس الامريكي وتوجه نشاطاته الى الشرق الاوسط لتعزيز برامج محلية تصل الى سبعين برنامجا وتغطي قسما كبيرا من المنطقة العربية ابتداء من المغرب مرورا باليمن ثم الخليج العربي إلى إيران وأفغانستان والعراق ولبنان وفلسطين، فمثلا يقوم الصندوق من خلال مؤسسة فرعية في المغرب بدعم المنظمات المحلية التي ترسخ في أعمالها وأنشطتها مفاهيم الديمقراطية،كما تقوم المؤسسة الفرعية بوضع برنامج تثقيفي للمواطنين المغاربة لتعريفهم بحقوقهم المدنية والسياسية[١].

٣-٢: المنظمات غير الحكومية وإتاحة الفرصة للإنتاج والمشاركة الاجتماعية:

تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ مشاريع لتنمية المجتمعات المحلية في مجالات متنوعة كالصحة والزراعة والبنية التحتية المحلية في القرى والأحياء ، والتجمعات السكانية، وذلك بهدف إتاحة الفرص والموارد لجميع أفراد المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة القائمة على الفرص المتكافئة في صنع واتخاذ القرار.

(١) ياسر عبد الكريم الحوراني،تجربة الوقف في إطار عالمي،مجلة أوقاف ،العدد السادس،يونيو ٢٠٠٤، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ص١٨٧.

وكمثال في هذا المجال تسعى مؤسس «فينكا» إلى إعادة تأهيل الأفراد وخصوصا النساء عن طريق قروض صغيرة تتراوح بين خمسين وثلاثمائة دولار، وقد أطلقت المؤسسة مشروع «الوقف العالمي للفقراء» من اجل المشاركة في العالم. وقد نشطت المؤسسة بتقديم الخدمات المصرفية في ٢١ بلدا خلال الثماني عشر سنة الماضية.

وفي عام ٢٠٠٢ قامت بتوزيع أكثر من ١٢٠ مليون دولار على شكل قروض بمعدل ٢٥٠ دولار للقرض الواحد، ففي أفغانستان أعلنت المؤسسة التي تتمركز في هذا البلد بشكل واضح عن إنشاء برنامج للقروض الصغيرة للنساء الأفغانيات للمساعدة في توسعة أعمالهن والقيام بأعمال جديدة، لكن على مستوى العالم فإن مشروع «الوقف العالمي للفقراء» يقدم تسهيلات مصرفية غير محدودة، ومن الطرق المبتكرة في نطاق هذا المشروع التركيز على التجمعات السكانية القروية، وحسب قول مدير المؤسسة التنفيذي «روبرت سكفيلد» : «لدينا اليوم حوالي ٢٣٠ زبونة في جميع أنحاء العالم، لديهن مدخرات تبلغ قيمتها حوالي عشرة ملايين دولار»[١].

وفي سياق إتاحة الفرصة للإنتاج، تشير دراسة مقارنة للقطاع الخيري الأهلي في ١٢ دول متقدمة ونامية إلى عدد من النتائج الداعمة لأهمية هذا القطاع وقيمة إسهامه الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول، ومن أبرز هذه النتائج[٢]:

- إن القطاع الأهلي يشكل قوة اقتصادية كبرى فهو يوظف ١١٫٨ مليون عامل في سبع دول (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المجر، اليابان) من الدول التي شملتها الدراسة، وأنه يقوم بتوفير وظيفة واحدة من ضمن كل ٢٠ وظيفة وزيد إسهامه في توفير فرص العمل في القطاع الخدمي حيث يوفر وظيفة من كل ٨ وظائف.

(١) ياسر عبد الكريم الحوراني، تجربة الوقف في إطار عالمي، المرجع سابق، ص١٨٩.
(٢) أيمن السيد عبد الوهاب، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، مرجع سابق، ص ١١٥-١٢٠.

- إن فرص العمل التي يوفرها القطاع الأهلي غير الربحي تفوق في دول الدراسة أكبر الشركات الخاصة في كل دولة من هذه الدول، وإن عمل المتطوعين في هذا القطاع يساوي ٤ر٧ مليون عامل كل الوقت.
- إن المصروفات الجارية للقطاع غير الربحي في السبع دول الكبرى هي ٦٠١ بليون دولار أمريكي، وهو ما يساوي ٥٪ من الناتج المحلي لهذه الدول، وأن نسبة إسهام هذا القطاع في توفير وظائف جديدة في كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا تتراوح ما بين ٣ر٤٪ ترتفع في قطاع الخدمات إلى ١٠٪.

٣-٣: المنظمات غير الحكومية والحفاظ على البيئة:

عرفت التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في «ريو دي جانيرو» عام ١٩٩٢م بأنها «ضرورة إنجاز الحق في التنمية» بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل ،كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر السالف الذكر إلى أنه «لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها»(١).

وقد شكلت أزمة البيئة العالمية حافزا كبيرا لظهور وتنامي المنظمات غير الحكومية، فقد كان هناك إدراك متزايد بأن نموذج التنمية السائد قد أدى إلى تكاليف إنسانية وبيئية ضخمة، فالموارد الطبيعية يتم استنزافها واستهلاكها بشكل كبير خاصة في الدول الفقيرة، كما أن التنمية الصناعية في كثير من البلدان تقوم على أنماط من التكنولوجيا توصف بأنها مدمرة للبيئة ،كما تقوم الدول المتقدمة بدفن نفاياتها السامة في البلدان النامية، ونقل التكنولوجيا المدمرة للبيئة إليها.

في ظل هذه الظروف نمت ظاهرة المنظمات غير الحكومية المدافعة عن البيئة، حيث تعد أنشطة حماية البيئة والحفاظ عليها من كافة أشكال التلوث والاعتداء من أبرز الأنشطة والمجالات التي تسهم فيها المنظمات غير الحكومية بدور فعال، حيث

(١) ف.دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٧.

ظهرت مؤخراً منظمات عالمية غير حكومية وشبه حكومية، أخذت على عاتقها إستراتيجيات تشمل نشر الوعي للإقلال من الأضرار من خلال برامج ومشاريع وخطط[١].

ومن خلال التنظيم الفعال والتأثير المدروس، حصلت المنظمات غير الحكومية والمهتمة بالبيئة على اعتراف رسمي كمشاركين شرعيين في صنع السياسات العالمية، حيث فاق عدد المشاركين منهم المنظمات الحكومية بنسبة ١/٧ في مؤتمر الأرض، بريو دي جانيرو عام١٩٩٢م.

كما أحرزت هذه المنظمات بعض النجاحات الهامة، حيث استطاعت ثني الحكومة الفرنسية متابعة برامج التجارب النووية في المحيط الهادي عام ١٩٩٥م[٢]. كما لعبت المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة دورا هاما في الدفع لإجراء المفاوضات بهدف الوصول إلى اتفاقية للسيطرة عل الغازات التي من شأنها رفع درجة حرارة الأرض، وساعدت جماعات مثل صندوق الدفاع عن البيئة ومجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة في التوصل إلى مقترحات كان من شأنها التوفيق بين المصالح التجارية والبيئية[٣].

(١) عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري: www.ngeo.org.

(٢) غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، مرجع سابق، ص٤٠.

(٣) نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مرجع سابق، ص٦٦و٦٧.

الخاتمة

لقد أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم في إطار ما يسمى العولمة إلى تنامي دور القطاع الثالث، وانتشار المنظمات غير الحكومية وتعاظم دورها ، وتعدد وظائفها وتطور أهدافها واهتماماتها ،واتساع مجال أعمالها ونشاطاتها ، فهي تقدم الخدمات في المجالات التنموية الحيوية كالصحة والتعليم بكفاءة وفعالية، أغنت في كثير من الأحيان عن تدخل الحكومات في مجالات محددة ، وحلت محلها في تقديم خدمات كثيرة، بل وأمتد دورها وتأثيرها إلى مجالات ذات طبيعة سياسية وإنسانية وبيئية، كالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات السياسية والمشاركة الاجتماعية وحقوق المرأة والحفاظ على البيئة، مما يعني تحولا في إستراتجية العمل الإنمائي للمنظمات غير الحكومية هذا التحول الذي جاء مواكباً لتطور مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وما ينطوي عليه هذا المفهوم من تركيز على الإنسان كمحور للنشاط التنموي، وتحديد لشروط النماء المستدام، وهذا الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية.

المراجع

١ـ أيمن السيد عبد الوهاب، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية، دراسات حالة.

٢ـ إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر. دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣ـ بيتر اف دراكر، الإدارة للمستقبل ، التسعينات وما بعدها. ترجمة صليب بطرس صليب، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م.

٤ـ بدر ناصر المطيري، من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت ،١٩٩٤.

٥ـ بدر ناصر المطيري، مستقبل الوقف في الوطن العربي، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير إبراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت. ٢٠٠٣م.

٦ـ أبحاث الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، ٠٩ مارس ٢٠٠٤م.

٧ـ حسين جمعة ، الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجهات المانحة الدولية ـ المشاريع ـ الإدارة، جمعية الحفاظ على الثروة العقارية والتنمية المعمارية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٨ ـ علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٩ـ غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م.

١٠ـ ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١١ـ محمد بوجلال، دور المؤسسات المالية الإسلامية في النهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث، بحث مقدم للندوة العلمية الدولية، دمشق، ٢٠٠٠م.

١٢ـ منذر القحف ، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١.

١٣ـ نجوى سمك والسيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٤ـ مجلة أوقاف، العدد الخامس، أكتوبر ٢٠٠٣م، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

١٥ـ مجلة أوقاف، العدد السادس، يونيو ٢٠٠٤ ، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

١٦ـ اليزابيت بوريس، المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة المكتب الفني ، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٩٩٦.

١٧ـ مصطفى دسوقي كسبه، الجمعيات الأهلية في مصر: الواقع والمأمول في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية، ندوة التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية في ج.م.ع. الجزء الأول، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٧م.

١٨ـ محمد بوجلال، البعد الاقتصادي للقطاع الخيري: دراسة لبعض التجارب الحديثة، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٥م.

١٩ـ محمد عبد الحليم عمر، نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي «Endowment – Foundation – Trust»، دراسة مقارنة، أبحاث المؤتمر الثاني للأوقاف «الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية»، جامعة أم القري – مكة المكرمة، ٢٠٠٦م.

المواقع الإلكترونية:

- www.ngeo.org
- www.plan.gouv.fr
- www.balagh.com
- www.islamtoday.com